

القصة من الداخل: النزوح داخل سوريا

إيرين موني

مع تشكيل النازحين داخلياً لثلاثي المقتلعين من جذورهم بسبب النزاع، تتطلب "القصة الداخلية" للنزوح في سوريا بذل مزيد من الاهتمام.

من بين ٩,٤٥ مليون شخص أُجبروا على الهرب نتيجة النزاع في سوريا إلى هذا اليوم، أكثر من الثلثين أي قرابة ٦,٤٥ مليون شخص هم من النازحين داخل البلاد، وهو رقم صاعق^١. وبالفعل، أصبحت سوريا الآن البلد ذات العدد الأكبر من النازحين داخلياً في العالم، وكثير منهم اقتلعت جذورهم عدة مرات. وموجات النزوح مستمرة، وفي كل دقيقة، هناك عائلة تفرُّ من مكانها، معدّل يصل إلى ٩٥٠٠ شخص في اليوم^٢ ويمثل الأطفال ما لا يقل عن نصف عدد النازحين.

وقد أوردت اللجنة الدولية للتقصي التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة معلومات مفصلة عن "هجمات واسعة الانتشار على المدنيين" تضمنت: القتل والإعدامات دون

محاکمة، والمجازر واحتجاز المدنيين من فيهم الأطفال، وممارسة التعذيب الممنهج والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العسكرية والإخفاء القسري واحتجاز الرهائن واصطياد المدنيين ببنادق القناصة والهجمات بالأسلحة الكيماوية ضد المدنيين والهجمات المستهدفة على المستشفيات والكوادر الطبية والصحفيين، وكان كل ذلك يُرتكب دون رقيب أو حسيب على يد القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول^٣. وليس من الغريب إذن أن يفرُّ كثير من المدنيين خوفاً على حياتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تتحدث اللجنة عن "نزوح عشوائي هائل" كنتيجة مباشرة "للصيف العشوائي الكبير بالطائرات والمدفعية" للمناطق التي يعيش فيها المدنيون إضافة إلى إخفاق الأطراف المتحاربة في الوفاء بالتزامات المفروضة بموجب القانون الإنساني الدولي التي تقتضي اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية

وهذا يعني أن الفرار بعد ذاته قد يكون مصدرًا للخطر مع استمرار الانتهاكات والاعتداءات على طول الطريق. ولا يقل صعوبة الوصول إلى الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية وغيرها من الأمور الضرورية التي أصبحت مصدر معاناة يومي. فعلى سبيل المثال، أقل من ٢٣٪ من النازحين داخلياً يمكنهم الحصول على مأوى في مراكز الإيواء الجماعية الرسمية التي أقامتها الحكومة. أما البقية فيعيشون مع العائلات المضيقة أو في المساكن الخاصة وتحكم مدة مكوثهم هناك مقدار الموارد المالية التي لديهم. وهناك أيضاً من يعيش في مخيمات مؤقتة ومستوطنات متنثرة غير رسمية حيث تستشري المخاطر الأمنية.

وفي أثناء ذلك، تستخدم الأطراف المتحاربة حرب الحصار كتكتيك على جميع أصعدة النزاع ويعني ذلك أن يصبح كثير من المدنيين (عدددهم الحالي ٢٤١ ألفاً) بكل معنى الكلمة عالقين في مجتمعاتهم المحلية ومقطوعين عن المساعدات وعاجزين عن

الفرار. وبالفعل، يمثل النّازحون داخلياً الفئة الأكبر من السكان المحتاجين للمساعدات الإنسانية العاجلة في البلاد والذين يصل تعدادهم ١٠,٨ مليون شخص.

ويقدّر أنّ ٤,٨ مليون شخص ممن يحتاجون للمساعدة داخل

سوريا يعيشون فيما تطلق عليه الأمم المتحدة عبارة "مناطق يستعصي الوصول إليها" من قبل الفاعلين الإنسانيين. فقد قُتل أكثر من خمسين عاملاً من عمال الإغاثة منذ اندلاع النّزاع بمن فيهم ٣٦ شخصاً من أفراد الهلال الأحمر العربي السوري. وبالإضافة إلى المخاطر الأمنية، تعاني المساعدات الإنسانية من عوائق بيروقراطية وإدارية متعبة تتطلب الحصول على الموافقات الرسمية ما يؤدي في النهاية إلى تأخير وصولها إلى درجة حرجة. كما أنّ قوافل الإغاثة فور مرورها في الطريق تتعرض للاعتراض الكلي على يد الأطراف المتحاربة. فقد ذكر منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، على سبيل المثال، أنّ سنتين تقريباً انقضتا بعد إرسال الأمم المتحدة لأكثر من عشرين طلباً قبل وصول المساعدات الغذائية والطبية في يوليو/تموز ٢٠١٤ إلى ٢٤ ألف شخص يرزحون تحت الحصار في مدينة معضمية الشام بريف دمشق التي لم تتسلم أي مساعدات قبلها منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. أما برنامج الأغذية العالمي فتمكن من الوصول إلى مجتمع محلي يبلغ عدد أفراده عشرة آلاف نسمة بأمس الحاجة إلى المساعدة في درعا في يوليو/تموز ٢٠١٤ ولم يكونوا قد استلموا أي مساعدة خارجية على الإطلاق منذ اندلاع النّزاع في مارس/آذار ٢٠١١. ولغاية منتصف يوليو/تموز ٢٠١٤، لم تحصل القوافل الإنسانية العابرة للحدود، التي من شأنها أن تقدم خطوطاً مباشرة أكثر للأشخاص المحتاجين، على الموافقات المطلوبة. وفي أثناء ذلك، لم تصدر الموافقات اللازمة لطلبات لجنة التقصي ولا طلبات غيرها من الخبراء الحقوقيين التابعين للأمم المتحدة بشأن الدخول إلى البلاد.

ورغم المعوقات، تستمر المساعدات في الوصول حيث ومتى تقدر على ذلك. فعلى سبيل المثال، يُسلم برنامج الأغذية العالمي شهرياً الغذاء إلى ٣,٧ مليون شخص في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة على حد سواء. ففي يوليو/تموز ٢٠١٤، ورّعت منظمة الصحة العالمية الأدوية والمطاعيم وغيرها من الإمدادات الطبية العاجلة على أكثر من نصف مليون شخص، في حين ساعدت منظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة والطفولة (اليونيسيف) ١٦,٥ مليوناً على الوصول إلى المياه الآمنة.

١. ما لم أشر إلى غير ذلك، جميع الأرقام مأخوذة من الأمم المتحدة لغاية نهاية شهر أغسطس/آب 2014. للحصول على تحديثات منتظمة عن الأرقام وتحليلات للوضع الإنساني داخل سوريا، انظر www.unocha.org/syria
٢. مركز رصد النّزوح الداخلي، 14 مايو/أيار 2014 <http://tinyurl.com/IDMC-Syria-every-60-seconds>
٣. تأسست اللجنة الدولية المستقلة للتقصي للجمهورية العربية السورية بواسطة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أغسطس/آب 2011. انظر تقريرها السابع بتاريخ 12 فبراير/شباط 2014، وتقريها الثامن في 27 أغسطس/آب 2014 على الرابط التالي <http://tinyurl.com/OHCHR-SyriaCommission>
٤. منظمة مراقبة حقوق الإنسان

www.hrw.org/news/2014/08/07/jordan-palestinians-escaping-syria-turned-away

لكنّ التمويل ما زال يواجه التحديات. فمن أصل مبلغ ٢,٢٨ مليون دولار أمريكي المطلوب لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية